

الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية

تقرير مأموريه

للعرض على السيد المهندس معالي وزير الزراعة واستصلاح الاراضي

تحية طيبة وبعد

صدر قرار سعادتكم رقم لسنة ٢٠١٠ والقاضى بالموافقة على سفرى الى ايطاليا لحضور دوره تدريبيه فى مجال التعاون السمكي لدول حوض البحر المتوسط فى الفترة من ٢٠١٠/١١/٢٨ حتى ٢٠١٠/١٢/٢٩ وذلك بمعهد البحر المتوسط للزراعة بمدينه بارى وبناء على موافقه سعادتكم تم التوجه الى مدينه بارى الإيطاليه لحضور الدوره

وقد اشتملت الدوره على مواضيع ذات اهميه بالغه فى كيفيه اداره القطاع السمكي بالبحر الابيض المتوسط بشكل بهدف الى استدامه النشاط ويحافظ على المخزون السمكي بعتباره حق لا جيالقادمه وقد شملت الدوره نقاط وتفاصيل كثيره سوف نحاول ايجاز بعضها خاصه المتعلقة بالاستراتيجيات السمكيه للتنمية المستدامه للبحر الابيض المتوسط والتشريعات والتدابير التي تتخذ من قبل الدول المطله على البحر الابيض لضمان تنمية الموارد السمكيه بما يحقق التنمية المستدامه وكذلك تربية الاحياء المائية بعتبارها الامل فى ظل تدهور حالي المصايد

اولاً

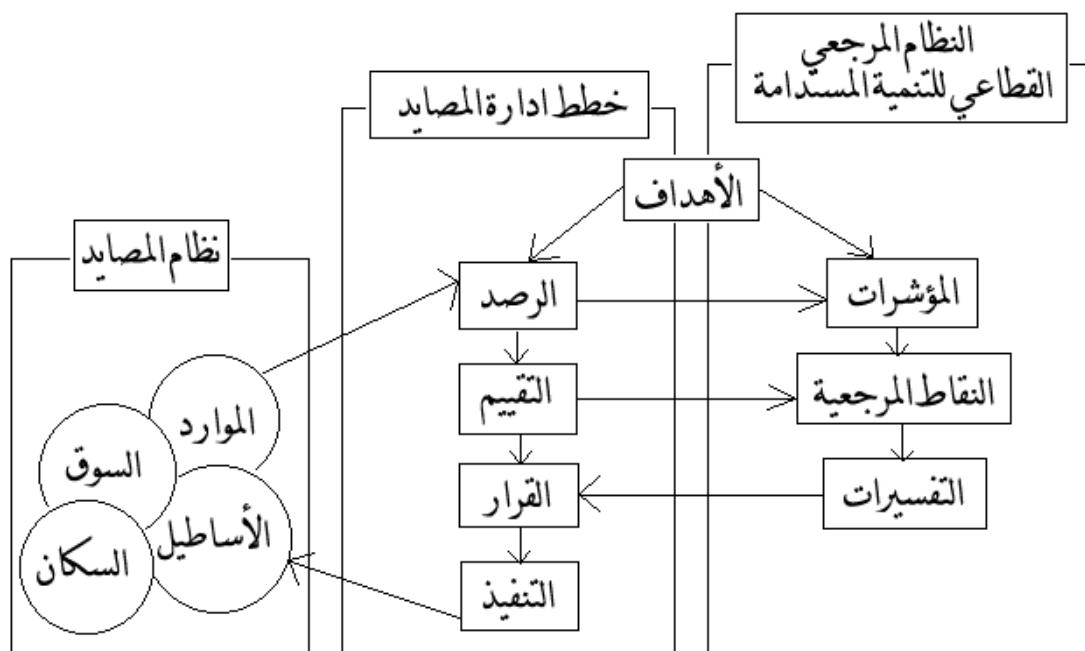
١ - تحدثت الدوره عن قضايا الاستدامه بعتبارها من القضايا الاساسيه التي يجب ان تتعاون كل دول الحوض لتحقيقها وتحدثت عن مفهوم التنمية المستدامه ببساطه وهي "التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحالى دون الاضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة

حيث تتطلب التنمية المستدامه لمصايد الأسماك تحسين نظم الادارة واجراء تغييرات جوهريه تحقق الاتي

- زيادة الوعي بالعوامل التي تتجاوز المجال التقليدي لإدارة المصايد
- ادماج ادارة مصايد الأسماك بصورة أفضل في ادارة المناطق الساحلية
- التحكم في النشاطات البرية التي تحدث تدهورا بالبيئة البحرية؛
- تقوية المؤسسات والأطر القانونية؛
- زيادة مشاركة جميع أصحاب الشأن في عملية ادارة المصايد؛
- النهوض بعملية جمع وتبادل المعلومات بشأن مصايد الأسماك وبيئتها؛
- تقوية نظم الرصد والرقابة
- تحسين فهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمصايد الأسماك؛
- تعزيز التزام المجتمع المحلي بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية.

ويجب في جميع الحالات ان تشمل عملية اتخاذ القرار في قطاع المصايد التوفيق بين الأهداف والمصالح المتنافسة (من داخل مجتمع الصيد وخارجها) والتي يعبر عنها بصيغ مختلفة وعلى مستويات متباينة. ينبغي أن تكون نوعية المؤشرات والمعلومات بمستوى يتيح المعاونة في الاتصالات وتنسيق الأعمال بين جميع أولئك الذين لهم شأن ومصلحة في مصايد الأسماك.

وقام بعرض الجدول الآتي الذي يوضح العلاقة بين خطط الاداره التقليديه والنظام المرجعي للتنمية المستدامه



وقد تحدث على المؤشرات كوسيلة وليس غايه وانما هدفها ادارة الموارد الطبيعية . حيث انها تساعد عملية تقييم أداء سياسات مصايد الأسماك وادارتها على المستويات العالمية والإقليمية والمؤشرات توفر أداة سهلة الفهم لوصف حالة الموارد السمكية ونشاطات الصيد، ولتقييم الاتجاهات فيما يتعلق بأهداف التنمية

٢- تحدث عن النظام المرجعى للتنمية المستدامه وانها تهدف الى تحقيق الاتى

- توفر معلومات مفيدة عن تحقيق التنمية المستدامة وأهداف السياسات على المستوى المنشود؛
- تكون غير باهظة التكاليف ويسهل جمعها واستخدامها؛
- تحقق المستوى الأمثل لاستخدام الموارد السمكية
- توفير معلومات يمكن نقلها بسهولة لأصحاب الشأن؛
- يمكن أن تسهم بصورة مباشرة في تحسين عمليات صنع القرار.

وقد اشار الى ان النظام المرجعى للتنمية المستدامه يعتمد على خمس خطوات:

١. تحديد نطاق النظام؛
٢. تحديد اطار لوضع المؤشرات؛
٣. تحديد المعايير والأهداف والمؤشرات
٤. اختيار مجموع المؤشرات والنقط المرجعية؛
٥. تحديد طرق ضم هذه المؤشرات وتصورها.

وقد تناول بالشرح جميع هذه النقاط

٣- تحدثت الدوره عن انظمه التراخيص للسفن الصيد فى دول حوض البحر المتوسط

حيث تختلف النظم القانونية التي تحكم دخول السفن إلى المصايد الوطنية(اصدار التراخيص) تبعا لجنسية السفينة؛ وعن التشريعات الخاصة بالمصايد، والتي تضع نظامين قانونيين منفصلين للدخول، يسري أحدهما على سفن الصيد الوطنية والآخر على سفن الصيد الأجنبية وضرر مثلا للإتحاد الأوروبي باعتباره يضع نظام خاص فيه سفن الصيد الأجنبية هي السفن التي تحمل علم دولة ليست عضوا فيه؛ بينما تعرف السفن التي تحمل علم دولة عضو في الاتحاد بأنها "سفن دولة عضو "أو "سفن المفوضية". حيث يختلف النظام التشريعي في بعض الدول عن الأخرى فيما يتعلق بنظام الدخول إلى الموارد السمكية للسفن الأجنبية او للسفن الوطنية وعموما تختلف انظمه التراخيص من دولة إلى أخرى حسب طبيعة نشاط الصيد سواء كان تجاريا او ترفيهيا وقاموا بعرض جداول توضح انظمه التراخيص في دول حوض البحر المتوسط استنادا إلى التشريعات الخاصة بكل دولة

٤- تحدثت الدوره عن اداره جهد الصيد وطاقته

وقد تحدث في هذا الموضوع باعتباره عامل هام جدا في التمنيه المستدامه استنادا الى مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد حيث ينبغي على الدول أن تتخذ التدابير الازمة للحيلولة دون وجود طاقة صيد فائضة، أو للتخلص منها إن وجدت، وينبغي ضمان أن تكون مستويات جهد الصيد متناسبة مع الاستخدام المستدام لموارد المصايد وان هناك بعض الدول في حوض البحر المتوسط اتخذت تدابير تشريعية تهدف الى تحقيق اداره جيده لجهد الصيد حيث تنقسم هذه التدابير الى فئتين

او لا : التدابير الجوهرية

تدابير جوهرية

وهي التي تؤدى الى التحكم في مستوى جهد الصيد لكي يتناسب مع الموارد السمكية المتاحة

ويتم ذلك بثلاث طرق رئيسيه تؤدى الى التحكم في اداره جهد الصيد بالاتى

١ - عدد التراخيص الى تصدر للصيد في منطقة جغرافية محددة ونوع التراخيص لصيد انواع محددة

٢- تحديد اجمالي الكميات المسموح بصيدها

حيث لجأت بعض الدول الى نظام الحصص لكل رخصه للتحكم في اداره جهد الصيد

٣- نظام ايام الابحار

حيث لجات بعض الدول ومنها ايطاليا في البحر الادرياتيكي لتطبيق ایام الابحار حيث تلزم مراكب الصيد على تخفيض ایام الابحار خاصه العامله بطريقه جرف قاع حيث ثبت ان الطاقه الانتاجيه المفرطه لاساطيل الصيد سبب رئيسي في صيد الاستنزاف وتدھور حاله المصايد البحرية لهذا لجأت بعض الدول الى اتخاذ تدبير منها من التراخيص المسبيقه قبل بناء السفن او استيرادها والحد من عمليات نقل التراخيص او استبدالها الا اذا كانت السفينة الجديده لها نفس الموصفات القديمه والحد من زياده القوه للسفن

تانيا : التدابير المساعدة

وهي ندابير اتخذتها بعض الدول لدعم التدابير الجوهرية وتتمثل هذه التدابير في

١- موسم الوقف والتعليق المؤقت

وهي وسيلة لجات اليها دول حوض البحر المتوسط للسماح للاسماك بالتكاثر والنمو

٢- معدات وطرق الصيد

حيث يشكل تنظيم معدات الصيد وطرقه مظهراً عاما في تشريعات مصايد الدول الساحلية المتوسطية ويرمي هذا الإجراء إلى منع الصياديين بصفة خاصة من استعمال معدات بطرق هدامه و إحدى أكثر الأساليب شيوعاً هو أن تضع الدول قائمة بالمعدات والطرق المحظورة و تضع بعض الدول أيضاً قائمة بالمعدات المسموح باستعمالها.

٣ - الحد الأدنى لحجم الانزال

وهو اجراء يهدف الى منع صيد صغاري الاسماك واعطاء الاحياء المائية فرصه كافيه للبلوغ النضج الجنسي والتکاثر وذلك عن طريق تحديد الحد الأدنى لاحجام الاسماك المسموح بصيدها والرقابه والتقيش عليها في الموانى عند الانزال وتم عرض جداول توضح احجام الانزال لانواع الاسماك وفقا لتشريعات بعض الدول التي تطبق هذا النظام

٤- المراقبه والتحكم والاشراف

وهو عنصر هام وفعال في عملية الوصول الى التنمية المستدامة حيث تضع بعض الدول انظمه تساعدها على المراقبه والتحكم في مراكب الصيد في عرض البحر عن طريق الستا ليت او اجهزه المراقبه vms وذلك لوقف الصيد الغير قانوني وغير المعلن حتى يكون نظام المراقبه فاعلا يلزم الامر وضع اليات تشريعيه وطنية محكمه ذات فاعليه للتقيش على مواني الانزال وان يحتفظ ربان السفينة بسجلات تحدد حجم المصيد ونوعه وطريقه صيده وان تخضع كل السفن العامله في المياه الاقليميه او الدوليه لدوله الانزال للتفتيش وتمنع اي مركب من الانزال بالميناء اذا تم الشك بانها قامت بطريقه صيد غير قانونيه في المياه الاقليميه او الدوليه

وكذلك لابد من وجود تفتيش واسع المدى بعرض البحر من الاشخاص المصرح لهم بذلك لضمان ان تتم طريقه الصيد وفقا للمعاير والتشريعات حيث تبنيت بعض الدول نظما تشريعيه تنظم وترافق عمليه انزال الاسماك بالميناء مثل البنانيا، الجزائر، قبرص، فرنسا ، الجماهيرية العربية الليبية، مالطا، سلوفينيا، اسبانيا، سوريا، وتونس (وفي قانون الاتحاد الأوروبي).

وقد تم الاشاره فى هذا الصدد الى بعض التشريعات ذات الصلة لكل دولة وعقد بعض المقارنات التشريعية التي اتخذتها بعض الدول

زياره ميدانيه

تم تنظيم زيارة ميدانية الى احد موانى الصيد الذى يقع على البحر الادريatic بميناء
تازاكا وهو يحتوى على بعض مراكب الصيد الشراعيه ومراكب اوتو برد

ثانيا

- قاموا بشرح اهميه الاستزراع السمكي وتربية الاحياء المائية

حيث تم التركيز على المحاور الآتية

- إعداد سياسة واضحة لتربية الاحياء المائية بالتعاون مع هيئة محددة بوضوح لها هيكل تنظيمي رفيع لكي تلعب دوراً تنسيقياً قوياً؛
- وضع قوانين شاملة ونظم وإجراءات إدارية ملزمة تشجع على التربية المستدامة للأحياء المائية وعلى تجارة منتجاتها مع تبني نهج تشاركي للمعنيين
- استهداف المنظمات والمؤسسات ذات الصلة بالإدارة والتعليم، والبحوث والتنمية، التي تمثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمستهلكين والمنتفعين الآخرين، بالإضافة إلى الوزارات الحكومية وهيئات القطاع العام؛
- إنشاء آليات وبروتوكولات لجمع البيانات الهامة في التوقيت المناسب وتدوينها؛
- ايضاح الأطر القانونية وأهداف السياسة للمزارعين فيما يتعلق بحقوق الاستخدام والمستخدمين.
- تحسين قدرة المؤسسات على وضع وتنفيذ إستراتيجيات تستهدف تلبية احتياجات تنمية الاستزراع المائي في المجتمعات الأكثر فقراً.

ولكي يتم اتخاذ القرار السليم والخطوات التنفيذية الرشيدة، لابد من توافر معلومات موثوقة وانتشارها بشكل فعلى على جميع المستويات. فالمعلومات الجيدة تدعم السياسات والتخطيط، وتزيد من مقدرة المزارعين على تناول قضايا التنمية المستدامة وقد تناول بالشرح بعض الاساليب التي تستخدمها بعض الدول في تربية بعض انواع الاسماك في المياه المفتوحة كزراعه التونة في اليابان يعتبرها اكبر منتج لاسماك التونة وكذلك اكبر مستهلك لها وكذلك بعض الاساليب المتبعه في تربية اسماك الدنيس والقاروص في بعض دول الاتحاد الأوروبي

وقد اكد ان الاستزراع السمكي في المياه المفتوحة هو الامل في توفير الاحياء المائية في ظل تدهور حالة المصايد الطبيعية وتفاقم ازمة الغذاء وفي اطار ذلك تحدث عن مجال الاستثمار في تربية الاحياء المائية وانه في ظل عدم توافر سوى كم محدود من البيانات عن التأثير الاجتماعي والإقتصادي المباشر وغير المباشر لتنمية تربية الاحياء حيث لا توافر في الوقت الراهن سوى معلومات إحصائية بسيطة فقد ركز على الآتي

المفاهيم الاستثمارية في مجال المصايد

وقد تحدث على بعض المفاهيم الاستثمارية في مجال المصايد وتربيه الاحياء المائية من خلال الاطر المحاسبية ومنها

١- تكاليف الفرصة البديلة

وهي المنافع التي تتبدل نتيجة لاستخدام موارد شحيحة لغرض واحد بدلاً من استخدامها لأفضل بديل آخر لها. وتطبق عادة على المدخلات من رأس المال والعمل لتعكس تكاليفها الحقيقة بالنسبة للمجتمع مقابل تكاليفها بالنسبة للمستثمرين من القطاع الخاص والتي قد تكون أقل أو أكبر نتيجة للاعانات والضرائب وخلافه من العوامل الخارجية.

٢- القيمة الرأسمالية

: هي القيمة الرأسمالية التي تمثل مجموع القيمة الحاضرة للاستثمارات ذات المدد المختلفة لفترات. كما تعتبر قيمة التأمين أو الاحلال الخاصة بالسفينة من ضمنها

وهي تساوى

الاستثمار في الفترة الحالية + القيمة الرأسمالية للفترة السابقة + معدل الاهلاك.

٣- التكاليف المتغيرة

: هي التكاليف ا التي تعتمد اعتماداً مباشراً على مستوى النشاط مثل استهلاك الوقود أو الثلج التي تتناسب مع عدد رحلات الصيد، والمصروفات حسب القيمة (المزادات وغير ذلك من التكاليف) التي تتناسب مع حجم أو قيمة الانتاج. وفيما يتعلق بالمصايد الداخلية، يمكن أن تشمل التكاليف المتغيرة الأجر (مثل الأجور النسبية) على العكس من المصايد الصناعية التي تعتبر فيها الأجور تكاليف ثابتة.

٤- التكاليف الثابتة

وهي الناشئة مباشرة عن القرار الأول المتعلق بمستوى هيكل الانتاج ومن ثم لا يعتمد على مستوى النشاط. (مثل تكاليف الاستثمار، والخدمات المالية)

وقد تلى ذلك زيارة ميدانية لمفرخ اسماك قاروص بجميع وحداته

حيث تم الشرح الموجز للمراحل المختلفة لعمليه التفريخ ابتداء من تجهيز الامهات واختيارها ونسبة الذكور الى الاناث

ثم التكنيك الخاص بالتحكم في درجات الحراره للمياه ثم معمل زراعه الارتيميا وزراعه الطحالب بجميع مراحلها التي تستخدم كغذاء لليرقات ثم المراحل المختلفة لعمليات رعيه الزريعه حتى تصل الى وزن ٢٠ جرام وهي تستغرق حوالي ٦ اشهر حتى تصل الى هذا الوزن وكذلك معدلات التغذيه وكذلك اسطول النقل المكون من سيارات مجهزه لنقل الزريعه

ثالثا

تم الحديث عن مواصفات الشباك المستخدمه فى صيد بعض انواع الاسماك وفقا لمعايير الاتحاد الاروبي وطرق الصيد لبعض انواع الاسماك خاصه اسماك التونه والمعايير التي يجب ان تطبقها الدول الاخرى كشرط اساسي لدخول مصيدها الى دول الاتحاد (الدول التي تصدر جزء من مصيدها الى دول الاتحاد)

رابعا

ثم تحدث عن الجهد الدولي في المجال البحثي لتقدير المخزونات السمكيه واهميه البيانات الاحصائيه للكميات المصاده والانظمه المختلفه لجمع البيانات الاحصائيه عن الكميات المصاده

حيث تتطلب دراسة أي مصايد مستغله وجود نظام كفوء لجمع المعلومات الإحصائية مع برنامج لجمع العينات البولوجية وهذا يعتبر من الأشياء الأساسية لعلماء المصايد . أن جمع المعلومات الأساسية يتكون من جزئين هما : الإحصاء السمكي وهو يهتم بكميات الإنتاج من المصايد تحت الدراسة والجهد المبذول عليها . اما الثاني فهو: المعلومات البولوجية وهى تعنى أساسا ببيانات الأطوال الأعمار والنضوج الجنسي .

خامسا

تم افراد محاضره كامله عن اسماك التونه البليوفن متحدثا عن الخوف من انقراض التونه من مياه البحر المتوسط بسبب زياذه طache الصيد عليها والاقبال عليها وتحدث عن التجارب الدوليه فى تربيه اسماك التونه خاصه فى اليابان وعملية جمع الزريعه من البحر وتربيتها وومدى نجاح التجربه التى قاموا بها فى تربيه التونه واشار الى استخدم برنامج فى جامعة كينكي نظام رعاية مغلق واستطاعوا تربيتها حتى تتكاثر وهو الامر الذى يضمن الحصول على صغار اسماك التونه لتربيتها من غير المصايد الطبيعية

سادسا

تحديث الدوره عن اداره المصايد فى ايطاليا

حيث تحدث عن نظام اداره المصايد فى ايطاليا فى اطار الشفافيه والمشاركة فى اتخاذ القرار

واوضح ان المصايد التي تدار على أساس مناهج "من القمة الى القاعدة" بصورة خالصة وان القواعد او التشريعات التي تفرض دون استشارة الصيادين تتعرض لمخاطر عدم الاستدامة بصورة كبيرة . وهذا أمر عادي حيث يشعر الصيادون بأنهم مستبعدون من عمليات صنع القرار الذي يؤثر في سبل معيشتهم ، وليس لهم دور فيما ستسفر عنه هذه القرارات فيؤدى الى تجاهل القواعد التي تحافظة على استدامة المصايد . وان كثرة المخالفه هي المشكلة التي تنتج عن نقص الشفافيه والمشاركة في صنع القرار .

وقد اشار الى ان الشفافية والمشاركة لا يضمنان الاستدامة الا انه من المستبعد ان تتحقق المصايد الاستدامة بدونهما.

وفي السياق نفسه اشار الى ان ايطاليا من اكبر البلدان في التنوع الجغرافي حيث انها محاطة في معظم حدودها بالبحر الابيض والبحر الادرياتيكي وفيها تنوع كبير من الاسماك كما انها يتخللها العديد من الانهار العذبة والخلجان وتعتبر الانواع الأكثر أهمية في المناطق الشمالية والوسطى منها السلمون المرقط ، ، التراوت البني ، التيمالوس ، السمك الأبيض بربل ، سمك السلور ، ، الكارب ، وكذلك التونة في البحر الادرياتيكي وأشار الى بعض النتائج التي حققها في مجال الاستزراع السمكي

سابعا

تحدث عن الهيئة العامة لمصايد البحر المتوسط GFCH

ودورها في تطوير البحر المتوسط والدول المشاركة فيها والبرتوكولات الموقع بين الدول المشاركة حيث تضم ٢٤ دولة منها ٢١ دولة رئيسية و٣ دول لم توقع على البروتوكولات والدور الذي تلعبه الهيئة في الحفاظ على المخزونات السمكية والحد من الصيد الغير قانوني بالتعاون مع الدول الاعضاء حيث اتخذت إجراءات أكثر تشديداً لضبط الصيد غير القانوني وأشار الى ان هناك تعديلات جديدة تتصل على أن تتولى الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط تسمية المواني التي يتوجب على السفن الأجنبية أن ترسو فيها لأغراض إنزال المصيد، أو إعادة الشحن لمواصلة الإبحار، أو تجهيز المصيد السمكي، أو التزود بالوقود والتمويل. وادراجها في القائمة السوداء ومنعها من الرسو اذا ثبت أنها قامت بعمليه صيد غير قانونيه

هذا وقد تخلل الدوره تنظيم زيارة للمشاركين بالدوره لبعض الاماكن السياحية
مروفع لمعاليكم للتفضل بالاحاطه والتوجيه
وتقضوا بقبول وافر الاحترام

مقدمه لسيادتكم

مهندس/ محمود عبد الصمد توفيق